African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 2, 2026
Page No: 283-299
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Electronic Payment in Libya: Reality, Challenges, and the Role of Academic and Community Institutions in Supporting Digital Transformation

Hamida Saleh Bouhfeitha *
Department of Political Science, Faculty of Economics, Omar Al-Mukhtar University, Al-Bayda, Libya

الدفع الإلكتروني في ليبيا: الواقع والتحديات ودور المؤسسات الأكاديمية والمجتمعية في دعم التحول الرقمي

أ. حميدة صالح بوحقيفة *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا

*Corresponding author: hameda.bohqaefa@omu.edu.ly

Received: February 10, 2026	Accepted: April 26, 2026	Published: May 12, 2026

Abstract
This study examines the reality of electronic payment systems in Libya, the challenges facing their expansion, and the role of academic and community institutions in supporting digital transformation and enhancing financial inclusion. The study is based on the central assumption that the success of electronic payment systems is not solely linked to the development of technical and banking infrastructure, but also depends on building an integrated institutional and knowledge-based environment in which universities, research centers, and civil society organizations contribute to spreading digital culture and strengthening public trust in electronic financial services. Through the descriptive approach adopted by the researcher, the study demonstrates that Libya has witnessed noticeable progress in electronic payment services in recent years, particularly with the launch of instant payment services, the expansion of digital wallets, and the increase in points of sale, bank cards, and digital financial applications.
On the other hand, the study concludes that the electronic payment system in Libya still faces several structural challenges, most notably weak digital infrastructure, recurring electricity and internet outages, low public trust in electronic services, limited digital financial literacy, the continued dominance of the cash economy, and the need to further develop legal and regulatory frameworks related to cybersecurity, data protection, and financial technology regulation.
The study concludes that the future of electronic payment systems in Libya depends on the ability of the state and various institutions to adopt an integrated strategic vision based on developing digital infrastructure, strengthening cooperation among institutions, updating the legal environment, expanding financial inclusion, and supporting innovation in the field of financial technology.

Keywords: Electronic Payment, Digital Transformation, Libya, Financial Technology (FinTech), Universities, Civil Society, Cybersecurity.

الملخص
تتناول هذه الدراسة واقع الدفع الإلكتروني في ليبيا، والتحديات التي تواجه انتشاره، ودور المؤسسات الأكاديمية والمجتمعية في دعم التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي. وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن نجاح منظومة الدفع الإلكتروني لا يرتبط فقط بتطوير البنية التقنية والمصرفية، بل يعتمد كذلك على بناء بيئة مؤسسية ومعرفية متكاملة تشارك فيها الجامعات، ومراكز البحث العلمي، ومؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة الرقمية وتعزيز الثقة المجتمعية بالخدمات المالية الإلكترونية. ومن خلال المنهج الوصفي الذي اعتمدت عليه الباحثة، أظهرت الدراسة أن ليبيا شهدت خلال السنوات الأخيرة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تطوراً ملحوظاً في خدمات الدفع الإلكتروني، خاصة مع إطلاق خدمات الدفع الفوري، والتوسع في المحافظ الرقمية، وزيادة أعداد نقاط البيع والبطاقات المصرفية والتطبيقات المالية الرقمية. وفي المقابل، توصلت الدراسة إلى أن منظومة الدفع الإلكتروني لا تزال تواجه مجموعة من التحديات البنيوية، من أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، والانقطاعات المتكررة للكهرباء والإنترنت، وضعف الثقة المجتمعية في الخدمات الإلكترونية، إضافة إلى محدودية الثقافة المالية الرقمية، واستمرار هيمنة الاقتصاد النقدي، والحاجة إلى تطوير الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات وتنظيم التكنولوجيا المالية. وانتهت الدراسة إلى أن مستقبل الدفع الإلكتروني في ليبيا يرتبط بقدرة الدولة والمؤسسات المختلفة على تبني رؤية استراتيجية متكاملة تقوم على تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات، وتحديث البيئة القانونية، وتوسيع الشمول المالي، ودعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية.

الكلمات المفتاحية: الدفع الإلكتروني، التحول الرقمي، ليبيا، التكنولوجيا المالية، الجامعات، المجتمع المدني، الأمن السيبراني.

المقدمة

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين تحولاً متسارعاً نحو الاقتصاد الرقمي، وقد أصبح الدفع الإلكتروني أحد أهم أدوات تعزيز الشمول المالي وتطوير الأنظمة الاقتصادية الحديثة. وفي ليبيا، برزت الحاجة إلى اعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني نتيجة التحديات التي واجهها النظام النقدي التقليدي خاصة خلال السنوات الماضية مثل نقص السيولة النقدية وارتفاع تكاليف المعاملات المالية التقليدية. ورغم الجهود التي تبذلها المؤسسات المصرفية والجهات الحكومية لتعزيز خدمات الدفع الإلكتروني، إلا أن انتشار هذه الخدمات لا يزال يواجه عدداً من التحديات التقنية والمؤسسية والثقافية. وهنا يبرز الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات المجتمع المدني في دعم التحول الإلكتروني من خلال البحث العلمي، والتوعية المجتمعية، وبناء القدرات الرقمية.

تنطلق هذه الورقة من محاولة تحليل واقع الدفع الإلكتروني في ليبيا، واستكشاف آفاق تطويره، مع التركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الأكاديمية والمجتمعية في دعم هذا التحول.

المشكلة والتساؤلات البحثية

رُغم إدخال بعض أنظمة الدفع الإلكتروني في ليبيا، مثل خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول وبطاقات الدفع ونقاط البيع، إلا أن مستوى استخدامها وانتشارها ما يزال محدوداً مقارنة بالإمكانات المتاحة. ولذلك تكمن مشكلة البحث في التساؤل حول: ما مدى إسهام الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات المجتمع المدني في دعم وتطوير منظومة الدفع الإلكتروني في ليبيا؟ وما الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز هذا الدور؟

وفي ضوء التساؤل الرئيس تسعى الباحثة للإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما واقع أنظمة الدفع الإلكتروني في ليبيا؟
2. ما أبرز التحديات التي تعيق انتشار الدفع الإلكتروني؟
3. ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعات ومراكز البحث في دعم التحول الإلكتروني؟
4. كيف يمكن لمؤسسات المجتمع المدني الإسهام في تعزيز استخدام الدفع الإلكتروني؟
5. ما السياسات والآليات التي يمكن أن تدعم تطوير منظومة الدفع الإلكتروني في ليبيا؟

أهمية البحث

الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إسهامها في تعزيز المعرفة العلمية المتعلقة بموضوع التحول الرقمي ونظم الدفع الإلكتروني، خاصة في السياق الليبي الذي لا تزال الدراسات فيه محدودة نسبياً في هذا المجال. كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية من خلال تقديم تحليل علمي لواقع استخدام الدفع الإلكتروني والتحديات التي تواجهه، إضافة إلى إبراز العوامل المؤثرة في تبني هذه التقنيات داخل المجتمع والمؤسسات.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كذلك تُبرز الدراسة الدور المحوري للمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي في دعم التحول الرقمي، من خلال إنتاج المعرفة العلمية، وإجراء الدراسات التطبيقية، وتقديم الاستشارات العلمية التي تساعد على تطوير السياسات الرقمية. كما يمكن أن تشكل نتائج هذه الدراسة أساساً لبحوث مستقبلية تتناول مجالات مرتبطة بالاقتصاد الرقمي، والخدمات المالية الرقمية، والتحول الرقمي في القطاعات المختلفة.

الأهمية العملية

تنبع الأهمية العملية لهذه الورقة البحثية من قدرتها على تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات العملية التي يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في الجهات الحكومية والمؤسسات المالية عند وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني. كما تساعد هذه التوصيات في تحديد أهم التحديات والعقبات التي تواجه انتشار الدفع الإلكتروني، واقتراح حلول عملية للتغلب عليها.

إضافة لذلك، تسهم هذه الورقة في دعم جهود نشر الوعي المجتمعي وتعزيز الثقافة الرقمية لدى الأفراد والمؤسسات، من خلال إبراز مزايا استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تسهيل المعاملات المالية وزيادة الشمول المالي. كما يمكن أن تساعد نتائج الدراسة المؤسسات المعنية على تصميم برامج توعوية وتدريبية تهدف إلى رفع مستوى الثقة في الأنظمة الرقمية وتشجيع المجتمع على تبنيها بشكل أوسع.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل واقع منظومة الدفع الإلكتروني في ليبيا
2. تحديد التحديات التي تواجه انتشار الدفع الإلكتروني
3. دراسة دور الجامعات ومراكز البحث في دعم التحول الإلكتروني
4. تحليل إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الثقافة الرقمية
5. تقديم مقترحات لتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والمجتمعية لدعم الدفع الإلكتروني

فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تسعى الباحثة لاختبار مجموعة من الفرضيات التي يمكن من خلالها تفسير العلاقة بين التوعية الرقمية وانتشار خدمات الدفع الإلكتروني، وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: يرتبط ارتفاع مستوى التوعية الرقمية لدى الأفراد بزيادة انتشار استخدام خدمات الدفع الإلكتروني.

الفرضية الثانية: يسهم دور الجامعات والبرامج التدريبية في تعزيز التوجه نحو تبني أنظمة الدفع الإلكتروني.

الفرضية الثالثة: تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا في تعزيز الثقة المجتمعية في أنظمة الدفع الإلكتروني وتشجيع استخدامها.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لما يتميز به من قدرة على وصف وتحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بموضوع الدراسة، وتفسير العلاقات بين التحول الرقمي وانتشار خدمات الدفع الإلكتروني. ويستند هذا المنهج إلى تحليل الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير الرسمية ذات الصلة، بهدف بناء إطار نظري يوضح أبعاد التوعية الرقمية ودورها في دعم تبني أنظمة الدفع الإلكتروني. ولتحقيق أهداف الدراسة سيتم الاعتماد على مجموعة من الأدوات التحليلية، من أبرزها:

- تحليل الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالدفع الإلكتروني والتحول الرقمي، بهدف تحديد الاتجاهات النظرية والفجوة البحثية في هذا المجال.
- دراسة واقع أنظمة الدفع الإلكتروني في ليبيا، من خلال رصد مستوى انتشارها وتحليل أبرز التحديات التي تواجه تطبيقها.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- تحليل دور الجامعات ومراكز البحث العلمي ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التوعية الرقمية ودعم التحول نحو الدفع الإلكتروني.

كما سيتم الاستعانة بالبيانات الثانوية من خلال مراجعة التقارير الرسمية الصادرة عن المصرف المركزي والمؤسسات المالية والجهات المعنية بالتحول الرقمي، بما يسهم في تعزيز مصداقية النتائج ودقة التحليل.

الإطار النظري للبحث

يرتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم والنظريات المرتبطة بموضوع التحول الرقمي والدفع الإلكتروني، حيث يسعى إلى توضيح الأسس الفكرية والمعرفية التي يقوم عليها البحث، وتحليل العلاقة بين المتغيرات المرتبطة به. ويهدف هذا الإطار إلى تقديم خلفية علمية تساعد في تفسير ظاهرة انتشار خدمات الدفع الإلكتروني ودورها في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي، ويتناول الإطار النظري عدداً من المفاهيم الأساسية، من أهمها:

- **الاقتصاد الرقمي**: والذي يشير إلى الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الرقمية والإنترنت في إنتاج وتبادل السلع والخدمات، ودوره في تعزيز كفاءة الأنظمة المالية وتحسين الخدمات المقدمة للأفراد والمؤسسات.
- **الشمول المالي**: ويقصد به إتاحة واستخدام الخدمات المالية الرسمية لجميع فئات المجتمع بسهولة وبتكلفة مناسبة، بما يسهم في دمج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- **الدفع الإلكتروني:** ويشمل مجموعة الأنظمة والتقنيات التي تتيح إجراء المعاملات المالية إلكترونياً دون الحاجة إلى استخدام النقد التقليدي، مثل بطاقات الدفع، والمحافظ الإلكترونية، والتحويلات الرقمية.
- **التحول الرقمي**: وهو عملية توظيف التقنيات الرقمية في تطوير الخدمات والعمليات داخل المؤسسات بما يسهم في تحسين الكفاءة والشفافية وسرعة تقديم الخدمات.
- **دور المعرفة والمؤسسات الأكاديمية في التنمية**: حيث تؤدي الجامعات ومراكز البحث العلمي دوراً مهماً في إنتاج المعرفة وبناء القدرات البشرية ودعم الابتكار بما يعزز من جهود التحول الرقمي ونشر الثقافة الرقمية في المجتمع.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدفع الإلكتروني والتحول الرقمي

يمثل الدفع الإلكتروني أحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد الرقمي المعاصر، حيث أصبح من أبرز الأدوات التي تعكس التحول في طبيعة المعاملات المالية من النمط التقليدي القائم على النقد الورقي إلى نمط رقمي يعتمد على التقنيات الحديثة والاتصال الشبكي. وقد تزايدت أهمية هذا النمط من المدفوعات بفعل التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتشار الهواتف الذكية، واتساع التجارة الإلكترونية، إلى جانب سعي الحكومات والمؤسسات المالية إلى تعزيز الكفاءة والشفافية وتقليل الاعتماد على النقد[1]. وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث مفهوم الدفع الإلكتروني وأنواعه، وأهميته في الاقتصاد المعاصر، ثم علاقته الوثيقة بالشمول المالي بوصفه أحد أهداف السياسات الاقتصادية الحديثة.

أولاً: مفهوم الدفع الإلكتروني وأنواعه

يُقصد بالدفع الإلكتروني عملية تحويل الأموال أو تسوية الالتزامات المالية باستخدام وسائل إلكترونية بدلاً من الوسائل النقدية أو الورقية التقليدية، وذلك عبر أنظمة رقمية تتيح تنفيذ المعاملات المالية بسرعة

[1] آيت علي زينة، مصفح فاطمة، مفهوم الدفع الالكتروني وتمييزه عن الدفع التقليدي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، (الجزائر: جامعة مولاي طاهر بوسعيدة، مجلد 11، عدد 2، 2022) ص ص 222 – 239.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وأمان بين الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات. ويشمل هذا المفهوم استخدام البطاقات المصرفية، والمحافظ الرقمية، والتحويلات البنكية الإلكترونية، والمدفوعات عبر الهواتف المحمولة، ومنصات الدفع عبر الإنترنت [2]. ويُعرف بنك التسويات الدولية الدفع الإلكتروني بأنه "آلية يتم من خلالها تحويل القيمة المالية عبر أدوات إلكترونية باستخدام بنية تحتية تقنية تضمن التسوية بين الأطراف المختلفة[3]. ويبرز من هذا التعريف أن الدفع الإلكتروني لا يقتصر على وسيلة الدفع ذاتها، بل يشمل المنظومة الكاملة التي تضم المستخدم، ومقدم الخدمة، والبنية التحتية التقنية، والإطار التنظيمي.

وتتعدد أنواع الدفع الإلكتروني وفقاً للأداة المستخدمة وطبيعة المعاملة، ويمكن تصنيفها إلى الأنواع الآتية[4]:

1. البطاقات المصرفية: وتشمل بطاقات الخصم المباشر، وبطاقات الائتمان، والبطاقات مسبقة الدفع، وتُعد من أكثر وسائل الدفع الإلكتروني انتشاراً عالمياً.
2. المحافظ الإلكترونية: وهي تطبيقات رقمية تُمكّن المستخدم من تخزين الأموال أو ربطها بحساب مصرفي وإجراء عمليات الدفع والتحويل، مثل Apple Pay وPayPal وVodafone Cash.
3. التحويلات البنكية الإلكترونية: وتشمل التحويلات المحلية والدولية التي تتم عبر الأنظمة المصرفية الرقمية.
4. الدفع عبر الهاتف المحمول: ويعتمد على الرسائل النصية أو التطبيقات الذكية أو تقنية الاتصال قريب المدى .
5. العملات الرقمية للبنوك المركزية والعملات المشفرة: وهي من الأدوات الحديثة التي ما زالت تخضع لتجارب تنظيمية متفاوتة[5].

ويلاحظ أن تنوع وسائل الدفع الإلكتروني يعكس اختلاف مستويات التطور التقني والمالي بين الدول، فضلاً عن تباين احتياجات المستخدمين ودرجات الثقة في المؤسسات المالية.

ثانياً: أهمية الدفع الإلكتروني في الاقتصاد المعاصر

تنبع أهمية الدفع الإلكتروني من دوره الحيوي في رفع كفاءة النشاط الاقتصادي وتعزيز سرعة دوران الأموال داخل الأسواق، إذ يساهم في تقليل الزمن والتكلفة المرتبطين بتنفيذ المعاملات مقارنة باستخدام النقد التقليدي. كما يساعد على تحسين إدارة السيولة لدى الأفراد والمؤسسات، ويوفر سجلات رقمية دقيقة للمعاملات المالية، الأمر الذي يدعم الشفافية ويحد من الاقتصاد غير الرسمي.

ومن أبرز المزايا الاقتصادية للدفع الإلكتروني أنه يسهم في تنشيط التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاق الأسواق، حيث أصبحت الشركات قادرة على الوصول إلى المستهلكين عبر الحدود الجغرافية بسهولة أكبر. كذلك يُعد عاملاً مساعداً في جذب الاستثمارات، لأن توفر بنية مدفوعات رقمية متطورة يُعد مؤشراً على كفاءة البيئة الاقتصادية والمؤسسية [6].

وعلى المستوى الحكومي، يسهم الدفع الإلكتروني في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي، وصرف الدعم والمستحقات الاجتماعية بصورة أكثر دقة، وتقليل التسرب المالي والفساد الإداري. كما أن تقليل الاعتماد على النقد يخفض تكاليف طباعة العملة ونقلها وتأمينها، وهي تكاليف تتحملها الدولة والقطاع المصرفي معاً[7]. أما على مستوى الأفراد، فإن الدفع الإلكتروني يوفر سهولة الاستخدام، وإمكانية الوصول

---

[2] World Bank. 2022. *Payment Systems Worldwide: A Snapshot*. Washington, DC: World Bank, P.17.

[3] OECD. 2021. *The Future of Payments in the Digital Economy*. Paris: OECD Publishing.

[4] جاسم، علاء، ومحمد، محمود، (2020)، نظم الدفع الإلكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف، بحث في عينة من المصارف التّجاريّة العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد15، العدد 1، ص ص: 11-28

[5]International Monetary Fund (IMF). 2023. *Digital Money Developments and Policy Implications*. Washington, DC: IMF.

[6] World Economic Forum. 2022. *Shaping the Future of Digital Economy and New Value Creation*. Geneva: WEF.

[7] Sahay, Ratna, et al. 2020. *The Promise of Fintech: Financial Inclusion in the Post COVID-19 Era*. Washington, DC: IMF.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

للخدمات المالية على مدار الساعة، ومرونة إدارة المدفوعات والادخار والتحويلات، خاصة في المناطق التي تعاني محدودية الفروع المصرفية التقليدية.

ثالثاً: العلاقة بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي

يرتبط الدفع الإلكتروني ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الشمول المالي، الذي يُقصد به إتاحة الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لكافة فئات المجتمع بتكلفة مناسبة وبجودة ملائمة، بما يشمل الحسابات المصرفية، والادخار، والائتمان، والتأمين، وخدمات الدفع. ويُعد الدفع الإلكتروني بوابة رئيسية لتحقيق الشمول المالي، لأنه يتيح للأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية تقليدية الاستفادة من الخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول أو المحافظ الرقمية. وقد أثبتت تجارب دول عديدة، مثل كينيا والهند، أن أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول أسهمت في دمج ملايين الأفراد داخل النظام المالي الرسمي بعد أن كانوا خارج نطاقه [8].

كما يساعد الدفع الإلكتروني في تمكين النساء، وسكان المناطق الريفية، وأصحاب المشروعات الصغيرة، من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة أكبر، وهو ما ينعكس إيجاباً على مستويات الدخل والادخار والاستقرار الاقتصادي الأسري. ومن ناحية أخرى، فإن توسيع قاعدة المستخدمين للمدفوعات الرقمية يعزز قدرة الحكومات على تصميم سياسات اقتصادية أكثر دقة اعتماداً على البيانات المتاحة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه العلاقة الإيجابية يتطلب معالجة تحديات رئيسية، مثل ضعف الثقافة المالية الرقمية، ومحدودية البنية التحتية التكنولوجية، ومخاطر الأمن السيبراني، وارتفاع بعض الرسوم، إضافة إلى ضرورة وجود أطر تنظيمية تضمن حماية المستهلك وخصوصية البيانات[9].

المبحث الثاني: واقع الدفع الإلكتروني في ليبيا

شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتطوير منظومة الدفع الإلكتروني بوصفها إحدى الأدوات الرئيسية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في القطاع المصرفي، ولا سيما أزمة السيولة النقدية، وارتفاع الاعتماد على النقد الورقي، وضعف الشمول المالي. وقد جاء هذا التوجه في سياق جهود مصرف ليبيا المركزي لتحديث البنية المالية، وتعزيز التحول الرقمي، وربط المؤسسات المصرفية بأنظمة دفع أكثر كفاءة ومرونة. ومع ذلك، فإن واقع الدفع الإلكتروني في ليبيا لا يزال يتسم بازدواجية واضحة؛ فمن جهة توجد خطوات مؤسسية وتقنية متقدمة نسبيًا، ومن جهة أخرى تستمر تحديات هيكلية وأمنية وتنظيمية تحد من سرعة الانتشار والاستفادة الكاملة من هذه المنظومة[10].

وبشكل عام، لا يرتبط بُطء انتشار الدفع الإلكتروني في ليبيا فقط بضعف الوسائل التقنية، بل يعكس أيضًا طبيعة الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي والتداول النقدي المباشر. ففي الاقتصادات الريعية، تميل الأنشطة الاقتصادية إلى ضعف التنوع الإنتاجي وارتفاع الاعتماد على القطاع العام، وهو ما يحد من تطور السوق المالية والخدمات المصرفية الحديثة. ومن ثم، فإن تعثر الدفع الإلكتروني في ليبيا لا يمكن فهمه باعتباره مشكلة مصرفية معزولة، بل هو انعكاس لبنية اقتصادية لم تستكمل بعد انتقالها نحو اقتصاد السوق الرقمي.

أولاً: تطور أنظمة الدفع الإلكتروني في ليبيا

بدأت ليبيا في إدخال بعض تطبيقات الدفع الإلكتروني منذ وقت مبكر نسبيًا مقارنة بظروفها السياسية والاقتصادية، حيث أشار مصرف ليبيا المركزي إلى تشغيل أنظمة المدفوعات منخفضة القيمة وعالية الحجم

[8] لعلاوي نواري، خليل عبد القادر (2022)، مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي: تجربة مملكة السويد وإمكانية استفادة الجزائر منها، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 5، عدد 1، ص 190.

[9] عائشة التايب، الرقمنة والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية: التحديات والرهانات، المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير 2023. ص11.

[10] آمنة رمضان الشتيوي، وضع التعليم الإلكتروني في التعليم العالي في الجامعات الليبية: دراسة حالة، مجلة غريان للتقنية، (مجلد 1، عدد 11، 2026)

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

منذ عام 2008، بما يشمل التحويلات المرتبطة بالرواتب والمدفوعات العامة، وربطها بنظام التسوية الإجمالية الآنية بين المصارف (RTGS)[11]. ومع تصاعد أزمة السيولة النقدية بعد عام 2014، ازدادت الحاجة إلى بدائل غير نقدية، ما دفع السلطات النقدية إلى التوسع في خدمات الدفع الرقمي[12]. وفي عام 2017 أُطلقت خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول "سداد" تحت إشراف مصرف ليبيا المركزي وبالتعاون مع شركة المدار الجديد، بهدف تسهيل التحويلات والمدفوعات اليومية للمواطنين [13].

وخلال الفترة 2024–2025 دخلت ليبيا مرحلة أكثر تقدمًا في هذا المجال، إذ أعلن مصرف ليبيا المركزي إطلاق خدمة الدفع الفوري بين الأفراد والتجار عبر عدد من المصارف التجارية في أغسطس 2024، ضمن المرحلة الأولى من مشروع المدفوعات اللحظية كما أعلن لاحقًا عن خدمات LYPay و OnePay، وذكر أن قيمة المعاملات عبر OnePay بلغت مليار دينار ليبي خلال شهرين فقط من الإطلاق [14]. وتشير البيانات الرسمية كذلك إلى نمو ملحوظ في استخدام وسائل الدفع الحديثة؛ إذ ارتفع عدد نقاط البيع الإلكترونية بنسبة 92%، وزاد عدد المعاملات الإلكترونية بنسبة 75% خلال النصف الأول من عام 2025 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024 وهذا يعكس تحولًا تدريجيًا في سلوك المستهلكين والتجار تجاه الأدوات الرقمية[15]. كما تشير وتشير الإحصاءات الرسمية كذلك إلى توسع ملحوظ في خدمات الدفع الفوري، إذ سجلت خدمات LYPAY و ONEPAY حتى فبراير 2026 نحو 18.3 مليون معاملة بقيمة إجمالية بلغت 108.7 مليار دينار ليبي، وهو ما يدل على تنامي الثقة المجتمعية في حلول التحويل اللحظي والدفع السريع بين الأفراد والتجار[16].

المؤشر	2024	2025 / بداية 2026
إجمالي المعاملات الإلكترونية	136 مليار دينار	389 مليار دينار
أجهزة نقاط البيع POS	150 ألف تقريبًا	165 ألف+
البطاقات المصرفية المفعلة	—	5.5 مليون
مستخدمو التطبيقات المصرفية	—	4.29 مليون
معاملات LYPAY/ONEPAY	—	18.3 مليون

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الرسمية المنشورة.

بشكل عام، فقد شهد قطاع المدفوعات الرقمية في ليبيا نموًا متسارعًا خلال عامي 2025 و2026، حيث أظهرت بيانات مصرف ليبيا المركزي أن إجمالي المعاملات الإلكترونية خلال عام 2025 بلغ نحو 389 مليار دينار ليبي مقارنة بحوالي 136 مليار دينار في عام 2024، بما يمثل نموًا سنويًا يناهز 186%. كما ارتفع عدد أجهزة نقاط البيع إلى أكثر من 165 ألف جهاز، وبلغ عدد البطاقات المصرفية المفعلة نحو

[11] Central Bank of Libya. 2024. "Central Bank of Libya Announces the Launching of an Instant Payment Service between Individuals and Merchants." August 1.

[12] مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2017.

[13] Central Bank of Libya, The Launch of the electronic payment service via mobile phone; on https://cbl.gov.ly/en/the-launch-of-the-electronic-payment-service-via-mobile-phone/

[14] Instant Payment Services Statistics, On https://cbl.gov.ly/en/instant-payment-services-statistics/.

[15] Sami Zaptia , Libya Herald, CBL Governor Issa pushes for improved e-payment services despite increase of points of sale by 92% and e-transactions by 75% since 2024, https://libyaherald.com/2025/07/cbl-governor-issa-pushes-for-improved-e-payment-services-despite-increase-of-points-of-sale-units-by-92-and-e-transactions-by-75-since-2024/

[16] CBL statistics reveal unprecedented growth in e-payment indicators from 2025 to 15 February 2026, https://libyaherald.com/2026/02/cbl-statistics-reveal-unprecedented-growth-in-e-payment-indicators-from-2025-to-15-february-2026/

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5.5 مليون بطاقة، في حين تجاوز عدد مستخدمي التطبيقات المصرفية الرقمية 4.29 مليون مستخدم، بما يعكس تحولًا تدريجيًا في سلوك المستهلك الليبي نحو الاعتماد على الوسائل غير النقدية[17].

ثانياً: الجهات الفاعلة في منظومة الدفع الإلكتروني

تتسم منظومة الدفع الإلكتروني في ليبيا بتعدد الأطراف الفاعلة، مع بقاء الدور القيادي لمصرف ليبيا المركزي بوصفه الجهة التنظيمية والرقابية الرئيسية. إذ يتولى المصرف إصدار التعليمات المنظمة، ومنح التراخيص، والإشراف على أنظمة المقاصة والتسوية، ووضع المعايير الفنية والأمنية الخاصة بخدمات الدفع الإلكتروني. وتأتي المصارف التجارية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث تضطلع بدور أساسي في تقديم الحسابات المصرفية، وإصدار البطاقات، وربط العملاء بمنصات الدفع الإلكتروني، إضافة إلى المشاركة في خدمات الدفع الفوري والتحويلات الرقمية. ومن أبرز المصارف المشاركة في المرحلة الأولى من خدمة الدفع الفوري مثل مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف شمال أفريقيا.[18]

كما برز دور شركات التكنولوجيا المالية وشركات المعالجة الإلكترونية، مثل شركة معاملات للخدمات المالية، وشركات المحافظ الرقمية، ومزودي حلول نقاط البيع، وهي جهات تسهم في توفير البنية التشغيلية اللازمة لقبول المدفوعات الإلكترونية بين الأفراد والتجار. وتشير القوائم الرسمية لمصرف ليبيا المركزي إلى منح تراخيص لعدد من الشركات المتخصصة في المحافظ الرقمية ومعالجة البطاقات المحلية.[19]

إلى جانب ذلك، يظهر دور شركات الاتصالات في دعم المدفوعات عبر الهاتف المحمول، من خلال توفير البنية الشبكية، وربط الخدمات الرقمية بالمستخدم النهائي، وهو ما يمنح هذا القطاع أهمية خاصة في بلد تتفاوت فيه كثافة الفروع المصرفية بين المناطق[20].

ثالثاً: التحديات التقنية والمؤسسية

على الرغم من التطور الملحوظ، لا تزال ليبيا تواجه جملة من التحديات التي تحد من كفاءة وانتشار الدفع الإلكتروني. ويتمثل أول هذه التحديات في هشاشة البنية التحتية التقنية، بما يشمل ضعف استقرار الإنترنت، وانقطاعات الكهرباء، وتفاوت جودة الخدمات الرقمية بين المدن والمناطق الطرفية، وهي عوامل تؤثر مباشرة في موثوقية المعاملات الإلكترونية. كما تواجه المنظومة تحديات تشغيلية، ظهر بعضها في انقطاع نظام المحول الوطني للمدفوعات الإلكترونية خلال عام 2025، وهو ما دفع محافظ مصرف ليبيا المركزي إلى التأكيد على أن هذا النظام يمثل العمود الفقري لخدمات الدفع الإلكتروني، وأن توقفه أمر غير مقبول، مع اتخاذ إجراءات لرفع جاهزية مراكز البيانات ومنع تكرار الأعطال.

ومن الناحية المؤسسية، لا تزال الانقسامات السياسية والإدارية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2014 تؤثر في انتظام السياسات الاقتصادية وتوحيد القرارات التنظيمية، كما تؤثر في ثقة المستثمرين والمستخدمين

[17] Libya Herald, e-payment transactions for 2025 increased by 186 percent to LD 389 billion: CBL, https://libyaherald.com/2026/01/e-payment-transactions-for-2025-increased-by-186-percent-to-ld-389-billion-cbl/

[18] الدرسي، معتز (2021)، دور المصارف المركزية في إدارة السيولة النقدية: دراسة مقارنة بين ليبيا والجزائر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

[19] Libya Herald. 2025. "CBL Governor Pushes for Improved E-Payment Services Despite Increase of POS Units by 92%." July 16.

[20] على إبراهيم الهمالي، عبد السلام أحمد الكزة (2024)، تطور أدوات الدفع الالكتروني في ظل أزمة السيولة النقدية في ليبيا، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد الرابع، سبتمبر.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في بعض الأحيان. ويضاف إلى ذلك استمرار الثقافة النقدية لدى قطاعات واسعة من المجتمع، حيث يفضّل كثير من الأفراد والتجار التعامل النقدي المباشر على الوسائل الرقمية[21] .

ولا ينبغي النظر إلى الثقافة النقدية في ليبيا بوصفها مجرد مقاومة اجتماعية للتكنولوجيا، بل بوصفها سلوكًا عقلانيًا نشأ في سياق تاريخي اتسم بعدم استقرار النظام المصرفي وصعوبات السحب النقدي وضعف الثقة المؤسسية. فالأفراد غالبًا ما يفضلون النقد عندما يشعرون بأن الوصول إلى أموالهم داخل النظام المصرفي قد يكون مقيدًا أو غير مضمون.

أما من الجانب الأمني، فتبرز مخاطر الاحتيال الإلكتروني، وحماية البيانات، وضعف الوعي بالأمن السيبراني، وهي قضايا تتطلب تحديثًا مستمرًا للأطر القانونية والتقنية، كما أن انخفاض مستويات الثقافة المالية الرقمية يشكل عائقًا أمام الاستخدام الواسع، خصوصًا بين كبار السن وسكان المناطق الأقل اتصالًا.

وبشكل عام، تلاحظ الباحثة أن ليبيا قطعت خطوات مهمة نحو بناء منظومة دفع إلكتروني حديثة، مدفوعة بالحاجة إلى معالجة أزمة السيولة وتعزيز التحول الرقمي. وقد تجسد ذلك في إطلاق خدمات الدفع الفوري، والتوسع في المحافظ الرقمية، وارتفاع أعداد المعاملات ونقاط البيع. غير أن استدامة هذا التقدم تظل مرهونة بمعالجة التحديات التقنية والمؤسسية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الثقة المجتمعية، ورفع مستويات الثقافة المالية الرقمية. وعليه، فإن مستقبل الدفع الإلكتروني في ليبيا يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الدولة والمؤسسات المالية على تحويل المبادرات الحالية إلى نظام وطني متكامل ومستقر.

المبحث الثالث: دور الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات المجتمع المدني في ليبيا

يُعد التحول نحو الاقتصاد الرقمي وتوسيع استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني عملية مجتمعية شاملة لا تقتصر على القطاع المصرفي أو الجهات الحكومية فحسب، بل تتطلب مساهمة فعالة من الجامعات، ومراكز البحث العلمي، ومؤسسات المجتمع المدني. فهذه المؤسسات تمثل روافد رئيسية لإنتاج المعرفة، وتأهيل الكفاءات البشرية، وصياغة السياسات العامة، ونشر الوعي المجتمعي بالتقنيات الحديثة. وفي الحالة الليبية، تبرز أهمية هذه الأدوار بصورة أكبر في ظل الحاجة إلى بناء قدرات وطنية قادرة على قيادة التحول الرقمي، ومعالجة الفجوات التقنية والمعرفية، وتعزيز ثقة المجتمع في الأدوات المالية الرقمية. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث دور الجامعات في البحث العلمي والتدريب الرقمي، ودور مراكز البحث في تقديم الدراسات والسياسات، ثم دور المجتمع المدني في التوعية وتعزيز الثقافة الرقمية.

أولاً: دور الجامعات في البحث العلمي والتدريب الرقمي

تمثل الجامعات الليبية الحاضنة المؤسسية الأهم لإعداد الموارد البشرية المؤهلة في مجالات الاقتصاد الرقمي، وتقنيات المعلومات، والتمويل الحديث، وهي بذلك تؤدي دورًا محوريًا في دعم بيئة الدفع الإلكتروني على المدى المتوسط والطويل. فالجامعات لا يقتصر دورها على التدريس التقليدي، بل يمتد إلى البحث العلمي، وبناء المهارات الرقمية، وربط المعرفة الأكاديمية باحتياجات السوق والمؤسسات العامة.

وقد أكدت وثيقة الاستراتيجية الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا أهمية إحداث نقلة نوعية في عمليات التعليم والتعلم والبحث العلمي والجودة، بما يتوافق مع متطلبات العصر الرقمي، ويعزز استخدام التكنولوجيا الحديثة داخل المؤسسات الجامعية. ويعكس ذلك إدراكًا رسميًا متزايدًا بأن الجامعات تمثل نقطة ارتكاز في مشروع التحديث الوطني.[22]

وفي السياق ذاته، أشارت دراسات عربية متخصصة إلى أن التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي الليبية يسهم في رفع كفاءة الأداء الأكاديمي والإداري، وتحسين جودة الخدمات الجامعية، وتسهيل

---

[21] مسعود، أحمد سعد، (2017)، وسائل الدفع الإلكتروني وأزمة السيولة، المؤتمر العلمي حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا، كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، ليبيا.

[22] الزايدي، فاطمة محمد. 2023. "التحول الرقمي ودوره في تطوير مؤسسات التعليم العالي بليبيا." المجلة العربية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية .58-41 :(2) 5

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الوصول إلى مصادر المعرفة، وتقليص الاعتماد على الإجراءات الورقية (الزايدي 2023، 44). كما أوضحت دراسة أخرى حول الجامعات الذكية في ليبيا أن ضعف البنية التحتية الرقمية وتواضع الاستفادة من التقنيات الحديثة لا يلغي الإمكانات الكبيرة للجامعات الليبية إذا ما توفرت خطط استراتيجية واضحة للتطوير[23].

وعلى المستوى التطبيقي، تستطيع الجامعات الإسهام مباشرة في تطوير بيئة الدفع الإلكتروني من خلال إنشاء برامج أكاديمية في التكنولوجيا المالية (FinTech)، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، ونظم المعلومات المالية، فضلًا عن تقديم دورات تدريبية للعاملين في المصارف والإدارات العامة، وتنفيذ حاضنات أعمال للشركات الناشئة في المجال الرقمي. ومن ثم، فإن تفعيل دور الجامعات الليبية يتطلب تحديث المناهج، وتطوير المعامل الرقمية، وربط البحث العلمي باحتياجات الاقتصاد الوطني، وتوسيع الشراكات مع القطاع المصرفي وشركات التكنولوجيا.

وتلاحظ الباحثة أن ضعف مساهمة الجامعات الليبية في دعم منظومة الدفع الإلكتروني لا يعود إلى قصور أكاديمي فحسب، بل يرتبط أيضًا بالفجوة التقليدية بين الجامعة والسوق، حيث ما تزال كثير من المؤسسات الأكاديمية تعمل بمعزل نسبي عن احتياجات القطاع المالي والتكنولوجي. ومن ثم، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في إنشاء برامج تعليمية جديدة فقط، بل في إعادة توجيه الوظيفة الجامعية نحو خدمة الاقتصاد الوطني والابتكار التطبيقي.

ثانياً: دور مراكز البحث في تقديم الدراسات والسياسات

تُعد مراكز البحث والدراسات من أهم الأدوات المؤسسية المساندة لصناعة القرار، إذ تسهم في تحليل المشكلات، واستشراف الاتجاهات المستقبلية، وتقديم بدائل سياسات قائمة على الأدلة. وفي مجال الدفع الإلكتروني، تبرز الحاجة إلى مراكز بحثية قادرة على دراسة سلوك المستهلكين، وقياس مستويات الثقة في المعاملات الرقمية، وتحليل المخاطر التنظيمية والتقنية، وتقييم أثر السياسات النقدية ذات الصلة. وقد شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بإدماج البعد الرقمي في الخطط الحكومية، حيث تضمنت استراتيجية التحول الرقمي الحكومي رؤية ترتكز على بناء خدمات ذكية، وتعزيز الاقتصاد الرقمي، وتمكين الأفراد والمؤسسات من الاستفادة من الخدمات الإلكترونية بحلول عام 2030 . ويكشف ذلك عن أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه مراكز البحث في ترجمة هذه الرؤى العامة إلى برامج تنفيذية قابلة للقياس.[24]

كما تؤدي المجلات العلمية الليبية المحكمة، الصادرة عن بعض المراكز والهيئات العلمية، دورًا مهمًا في نشر المعرفة المتخصصة وتبادل الخبرات، مثل الدراسات المتعلقة بالإدارة الرقمية، والاقتصاد، والتعليم الإلكتروني، والحوكمة[25].

وفيما يخص الدفع الإلكتروني تحديدًا، يمكن لمراكز البحث الليبية أن تقدم مساهمات نوعية، من أبرزها:

1. إعداد دراسات ميدانية حول معوقات استخدام الدفع الإلكتروني بين المواطنين والتجار.
2. تقييم الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بحماية المستهلك والبيانات.
3. اقتراح سياسات لتعزيز الشمول المالي الرقمي.
4. قياس الأثر الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النقد الورقي.
5. دعم الجهات الرسمية ببيانات وإحصاءات دقيقة تساعد في اتخاذ القرار.

وبالتالي، فإن تقوية مراكز البحث وتمويلها واستقلاليتها العلمية يمثل شرطًا مهمًا لنجاح التحول الرقمي في ليبيا.

---

[23] العزيبي، ليلى مفتاح، ودينا جمال العدوان. 2023. "استراتيجية مقترحة لتحويل الجامعات الليبية إلى جامعات ذكية في ضوء توجهات الجامعات الرقمية الرائدة." مجلة دراسات تربوية معاصرة.

[24] آمنة رمضان الشتيوي، وضع التعليم الإلكتروني في التعليم العالي في الجامعات الليبية: دراسة حالة، مجلة غريان للتقنية، (مجلد 1، عدد 11، 2026)

[25] مركز الدراسات والبحوث العلمية. 2024. إصدارات المجلات العلمية المحكمة في ليبيا. طرابلس.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثاً: دور المجتمع المدني في التوعية وتعزيز الثقافة الرقمية

لا ينجح أي تحول رقمي دون قبول اجتماعي واسع، وهو ما يجعل مؤسسات المجتمع المدني شريكًا رئيسيًا في نشر الوعي الرقمي وتعزيز الثقة المجتمعية في الوسائل الإلكترونية. وتشمل هذه المؤسسات الجمعيات المهنية، والمنظمات الشبابية، والاتحادات، والمؤسسات غير الربحية العاملة في مجالات التعليم والتنمية والتكنولوجيا. وفي ليبيا، برزت مبادرات مدنية تهدف إلى نشر الثقافة التقنية وبناء المهارات الرقمية، ومن ذلك نشاط المؤسسة الليبية للتقنية، وهي منظمة غير ربحية تُعنى بنشر الوعي التكنولوجي، ودعم التشريعات الرقمية، وتقديم برامج تدريبية للشباب والخريجين في مجالات تقنية المعلومات[26]. تمثل هذه المبادرات نموذجًا مهمًا للدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في دعم البيئة الرقمية.

وفي مجال الدفع الإلكتروني، تستطيع مؤسسات المجتمع المدني الإسهام عبر[27]:

1. تنظيم حملات توعية حول مزايا الدفع الإلكتروني وأمانه.
2. تدريب الفئات الأقل استخدامًا للتكنولوجيا، مثل كبار السن وسكان المناطق الطرفية.
3. نشر الثقافة المالية الرقمية بين الشباب والنساء ورواد الأعمال.
4. رصد شكاوى المستخدمين ونقلها إلى الجهات المختصة.
5. بناء جسور الثقة بين المواطنين والمؤسسات المالية.

وتزداد أهمية هذا الدور في الحالة الليبية نظرًا لاستمرار هيمنة الثقافة النقدية التقليدية لدى قطاعات واسعة من المجتمع، ووجود تباينات في الوصول إلى الخدمات الرقمية بين المناطق.

وعلى هذا ترى الباحثة أن بناء منظومة دفع إلكتروني فعالة في ليبيا لا يرتبط بالحلول التقنية وحدها، بل يعتمد أيضًا على منظومة مؤسسية ومعرفية متكاملة تشارك فيها الجامعات، ومراكز البحث، ومؤسسات المجتمع المدني. فالجامعات تُنتج الكفاءات والمعرفة، ومراكز البحث تدعم القرار العام بالدراسات والسياسات، بينما يعمل المجتمع المدني على نشر الثقافة الرقمية وتعزيز الثقة المجتمعية. وعليه، فإن أي استراتيجية وطنية لتطوير الدفع الإلكتروني في ليبيا ينبغي أن تنظر إلى هذه المؤسسات بوصفها شركاء أساسيين في عملية التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الرابع: آفاق تطوير الدفع الإلكتروني في ليبيا

يمثل تطوير منظومة الدفع الإلكتروني في ليبيا أحد المسارات الاستراتيجية المرتبطة بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتعزيز كفاءة القطاع المالي، ودعم جهود التحول الرقمي والتنويع الاقتصادي. فمع التغيرات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، لم تعد المدفوعات الرقمية مجرد وسيلة تقنية بديلة للنقد، بل أصبحت جزءًا من البنية التحتية الاقتصادية الحديثة، ومؤشرًا على جاهزية الدول للاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي. وفي الحالة الليبية، تبرز أهمية هذا المسار بصورة خاصة في ظل الحاجة إلى معالجة الاختلالات المرتبطة بالاعتماد المرتفع على النقد، وتوسيع الشمول المالي، وتحسين جودة الخدمات العامة والخاصة.[28]

ورغم التحديات المؤسسية والتقنية التي واجهت هذا القطاع خلال السنوات الماضية، فإن ليبيا تمتلك فرصًا حقيقية لتطوير منظومة الدفع الإلكتروني، مستندة إلى ارتفاع معدلات استخدام الهواتف المحمولة، واتساع قاعدة الشباب، وتنامي الوعي بأهمية الحلول الرقمية، إضافة إلى الجهود التي يبذلها مصرف ليبيا المركزي لتحديث أنظمة المدفوعات. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث فرص التحول الرقمي، وآليات تعزيز التعاون بين المؤسسات، ثم المقترحات العملية لتطوير منظومة الدفع الإلكتروني.

---

[26] المؤسسة الليبية للتقنية،2026، "نبذة تعريفية وأنشطة المؤسسة" طرابلس.

[27] علي إبراهيم الهمالي، عبد السلام أحمد الكزة، تطور أدوات الدفع الالكتروني في ظل ازمة السيولة النقدية في ليبيا، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (بنغازي: مجلد 2، عدد 4، 2024)

[28] مصرف ليبيا المركزي يبحث استراتيجية جديدة لتطوير الدفع الإلكتروني، https://zawaya.ly/2024/11/07/54475/

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أولاً: فرص تعزيز الدفع الالكتروني في ليبيا

تتمتع ليبيا بعدد من المقومات التي يمكن أن تجعلها بيئة واعدة لتوسيع استخدام الدفع الإلكتروني إذا ما أُحسن استثمارها ضمن رؤية وطنية متكاملة. وتتمثل أولى هذه المقومات في الانتشار الواسع للهواتف المحمولة وشبكات الاتصال، إذ أصبح الهاتف الذكي الوسيلة الأكثر قابلية لتقديم الخدمات المالية منخفضة التكلفة، خاصة في البيئات التي تعاني محدودية الفروع المصرفية التقليدية. وقد أظهرت تقارير دولية أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تمثل المسار الأسرع لتعزيز الشمول المالي في الدول النامية [29].

كما تمثل التركيبة الديموغرافية الليبية فرصة مهمة، إذ تشكل فئة الشباب نسبة معتبرة من السكان، وهي الفئة الأكثر قابلية لتبني التطبيقات الرقمية والخدمات الحديثة. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن المجتمعات ذات الكتلة الشبابية المرتفعة تمتلك فرصًا أكبر في تسريع التحول الرقمي إذا توفرت البيئة التنظيمية المناسبة [30]. ومن الفرص المهمة أيضًا، استمرار الطلب المجتمعي على حلول تقلل الاعتماد على النقد، خاصة بعد الأزمات السابقة المتعلقة بالسيولة النقدية، حيث أدت تلك التجارب إلى زيادة تقبل المواطنين لفكرة المحافظ الرقمية والتحويلات الإلكترونية. كما أن توسع التجارة الإلكترونية المحلية، والخدمات اللوجستية، والتعليم والخدمات الصحية الرقمية، يخلق طلبًا متزايدًا على وسائل دفع مرنة وآمنة.

إضافة إلى ذلك، يمكن لليبيا الاستفادة من التجارب المقارنة في المنطقة العربية وأفريقيا، حيث نجحت عدة دول في بناء نظم دفع رقمية فعالة من خلال الشراكة بين المصارف وشركات الاتصالات وشركات التكنولوجيا المالية، كما في تجارب مصر وكينيا والأردن [31].

ثانيا: التحديات التي تواجه الدفع الإلكتروني

على الرغم من الخطوات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية خلال السنوات الأخيرة لتحديث أنظمة الدفع الإلكتروني، وتوسيع استخدام البطاقات المصرفية، والمحافظ الرقمية، وخدمات الدفع الفوري، فإن مسار التحول نحو مجتمع أقل اعتمادًا على النقد لا يزال يواجه مجموعة من التحديات البنيوية والمؤسسية والتقنية. وترتبط هذه التحديات بطبيعة الاقتصاد الليبي الذي تأثر لسنوات بحالة عدم الاستقرار السياسي والانقسام الإداري، إضافة إلى محدودية البنية التحتية الرقمية، وضعف الثقافة المالية الرقمية، وتفاوت مستويات الثقة في الخدمات الإلكترونية. وتشير تقارير دولية متخصصة إلى أن نجاح نظم المدفوعات الرقمية في الاقتصادات الانتقالية يتطلب تكاملًا بين البنية التقنية، والأطر التنظيمية، والثقة المجتمعية، والشمول المالي [32].

وفي الحالة الليبية، يمكن تحديد أبرز التحديات التي تواجه انتشار الدفع الإلكتروني في المحاور الآتية:

1) ضعف البنية التحتية الرقمية والتقنية

تمثل البنية التحتية الرقمية الأساس التشغيلي لأي منظومة دفع إلكتروني، إذ تعتمد الخدمات المالية الرقمية على شبكات اتصالات مستقرة، ومراكز بيانات آمنة، وأنظمة تشغيل مترابطة، وخدمات كهرباء مستمرة. غير أن ليبيا لا تزال تواجه صعوبات واضحة في هذا المجال، تتمثل في تفاوت جودة خدمات الاتصالات بين المدن والمناطق الطرفية، والانقطاعات المتكررة للكهرباء، ومحدودية جاهزية بعض المؤسسات لاعتماد الأنظمة الرقمية الحديثة. وتؤثر هذه العوامل بصورة مباشرة في سرعة تنفيذ المعاملات وموثوقيتها، كما ترفع من تكاليف التشغيل والصيانة لدى المصارف ومزودي الخدمة[33] . كما أن ضعف الانتشار الجغرافي لأجهزة نقاط البيع الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي المتطورة في بعض المناطق يقلل من فرص استخدام وسائل الدفع غير النقدي، ويُبقي الاعتماد على النقد الورقي خيارًا أكثر سهولة لدى عدد كبير من المستهلكين.

---

[29] World Bank. 2022, Op.Cit.

[30] UNDP. 2023. *Arab Human Development Report: Youth and Digital Transformation*. New York: United Nations Development Programme.

[31] International Monetary Fund (IMF). 2023. *Digital Money Developments and Policy Implications*. Washington, DC: IMF.

[32] World Bank. 2022. *Payment Systems Worldwide: A Snapshot*. Washington, DC: World Bank.

[33] البنك الدولي. 2022. التنمية الرقمية والخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن: البنك الدولي.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2) محدودية انتشار الإنترنت عالي السرعة

يرتبط نجاح تطبيقات الدفع الإلكتروني بدرجة كبيرة بتوافر اتصال سريع ومستقر بالإنترنت، لكون معظم الخدمات المصرفية الحديثة تعتمد على التطبيقات الذكية أو المنصات السحابية أو نظم التحقق الفوري من العمليات. وفي ليبيا، ما زالت جودة الإنترنت متفاوتة، سواء من حيث السرعة أو الاستقرار أو التغطية الجغرافية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على تجربة المستخدمين ويؤدي أحيانًا إلى تعطل المعاملات أو تأخرها[34]. ويزداد أثر هذا التحدي في المناطق الريفية أو البعيدة عن المراكز الحضرية الكبرى، حيث تكون فرص الوصول إلى خدمات الإنترنت المتقدمة أقل، مما يخلق فجوة رقمية تؤثر في عدالة الوصول إلى الخدمات المالية.

3) انخفاض مستوى الثقة في الأنظمة الإلكترونية

تُعد الثقة عنصرًا حاسمًا في تبني وسائل الدفع الإلكتروني، إذ يميل الأفراد إلى تجنب الأدوات الرقمية إذا ارتبطت لديهم بمخاطر الاحتيال، أو ضعف حماية البيانات، أو احتمالات الخطأ التقني. وفي الحالة الليبية، ما زال جزء من المجتمع يفضل الاحتفاظ بالنقد أو التعامل المباشر، نتيجة تراكمات تاريخية مرتبطة بعدم استقرار القطاع المصرفي وأزمات السيولة خلال سنوات سابقة.

وتشير العديد من الأدبيات الاقتصادية إلى أن ضعف الثقة في المؤسسات المالية الرقمية يعد من أبرز العوامل المفسرة لبطء التحول إلى المدفوعات غير النقدية في الاقتصادات النامية[35]. كما أن محدودية الوعي بإجراءات الحماية الإلكترونية، مثل التحقق الثنائي وكلمات المرور الآمنة، تزيد من المخاوف المرتبطة بالاستخدام الرقمي.

4) ضعف الثقافة الرقمية والمالية لدى بعض فئات المجتمع

لا يكفي توفر الخدمة الرقمية بحد ذاتها لضمان استخدامها، بل يتطلب الأمر وجود حد أدنى من المهارات الرقمية والوعي المالي لدى المستخدمين. وفي ليبيا، لا تزال بعض الفئات الاجتماعية، خاصة كبار السن وسكان المناطق النائية وذوي الخبرة المحدودة بالتكنولوجيا، تواجه صعوبات في استخدام التطبيقات المصرفية أو المحافظ الإلكترونية. كما أن محدودية برامج التوعية العامة والتثقيف المالي الرقمي تؤثر في فهم مزايا الدفع الإلكتروني، وآليات استخدامه، وطرق تجنب المخاطر المرتبطة به. وقد أكدت مؤسسة التمويل الدولية أن التثقيف المالي يمثل شرطًا أساسيًا لنجاح الشمول المالي الرقمي في الدول النامية (IFC, 2021, 53).

5) التحديات التنظيمية والتشريعية

يتطلب تطوير منظومة دفع إلكتروني فعالة وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح ينظم العلاقة بين المصارف، وشركات التكنولوجيا المالية، والمستهلكين، والجهات الرقابية. ويشمل ذلك قوانين حماية البيانات الشخصية، ومكافحة الجرائم الإلكترونية، وتنظيم المحافظ الرقمية، وتسوية المنازعات، وحماية حقوق المستهلك. وفي ليبيا، ورغم التطورات التنظيمية التي يقودها مصرف ليبيا المركزي، فإن بعض الجوانب التشريعية لا تزال بحاجة إلى مزيد من التحديث والتكامل، خاصة في ظل التسارع العالمي في خدمات التكنولوجيا المالية. كما أن تعدد الجهات المعنية أحيانًا، وتفاوت القدرات المؤسسية، قد يبطئان من وتيرة الإصلاح التنظيمي[36].

6) استمرار هيمنة الاقتصاد النقدي وضعف قبول التجار

لا تزال شريحة معتبرة من الأنشطة التجارية في ليبيا تعتمد بصورة رئيسية على المعاملات النقدية، سواء في البيع بالتجزئة أو المعاملات اليومية الصغيرة. ويرتبط ذلك بعوامل متعددة، منها سهولة التعامل النقدي، وتجنب الرسوم المصرفية، ومحدودية انتشار أجهزة نقاط البيع، وضعف الحوافز المقدمة للتجار لاعتماد الوسائل الرقمية. كما أن بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة قد تنظر إلى التحول الإلكتروني

[34] International Telecommunication Union (ITU). 2023. *Measuring Digital Development: Facts and Figures 2023*. Geneva: ITU.
[35] OECD. 2023. *Building Trust in Digital Finance*. Paris: OECD Publishing.
[36] World Bank. 2022. *Payment Systems Worldwide: A Snapshot*. Washington, DC: World Bank.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

باعتباره تكلفة إضافية مرتبطة بالأجهزة أو التدريب أو الرسوم التشغيلية، ما يؤدي إلى بطء الانتقال نحو بيئة تجارية رقمية متكاملة [37]

كما أن الانقسام المؤسسي الذي شهدته ليبيا خلال السنوات الماضية ألقى بظلاله على القطاع المالي، حيث إن تعدد مراكز القرار، وتفاوت الأولويات بين المؤسسات، وعدم انتظام السياسات العامة، كلها عوامل تقلل من قدرة الدولة على تنفيذ استراتيجية وطنية موحدة للمدفوعات الرقمية. وتؤكد تجارب الدول النامية أن نجاح التحول الرقمي المالي يتطلب مركزية تنظيمية واضحة وتنسيقًا عاليًا بين الجهات الفاعلة.

وفي هذا السياق، يُلاحظ أن التحديات التي تواجه الدفع الإلكتروني في ليبيا ليست تقنية فحسب، بل هي تفاعل مركب بين عوامل البنية التحتية، والثقة المؤسسية، والثقافة المجتمعية، والتنظيم القانوني، وهيمنة الاقتصاد النقدي. وعليه، فإن أي استراتيجية وطنية ناجحة لتطوير المدفوعات الرقمية ينبغي أن تتبنى مقاربة شاملة تجمع بين الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتحديث التشريعات، وتعزيز الأمن السيبراني، وتوسيع برامج التوعية، وتقديم حوافز للتجار والمستهلكين. ومن دون معالجة هذه الأبعاد بصورة متوازنة، قد يظل التوسع في الدفع الإلكتروني محدود الأثر رغم توفر الحلول التقنية.

ثالثا: آليات تعزيز التعاون بين المؤسسات

إن نجاح منظومة الدفع الإلكتروني لا يتحقق بجهود جهة واحدة، بل يتطلب تنسيقًا مؤسسيًا بين الجهات النقدية والتنظيمية والمصرفية والتقنية والتعليمية والمجتمعية. ومن ثم، فإن تعزيز التعاون بين المؤسسات يعد شرطًا أساسيًا لبناء نظام دفع وطني متكامل ومستدام. ويأتي مصرف ليبيا المركزي في مقدمة الجهات المعنية، بوصفه الجهة التنظيمية المسؤولة عن السياسات النقدية والإشراف على أنظمة المدفوعات. غير أن دوره يصبح أكثر فاعلية عندما يتكامل مع المصارف التجارية من خلال توحيد المعايير الفنية، وربط الأنظمة التشغيلية، وتطوير الخدمات المشتركة مثل المقاصة الفورية، والتحويلات اللحظية، ومنصات الدفع الوطنية.

كما يُعد التعاون مع شركات الاتصالات أمرًا حيويًا، لأن شبكات الهاتف المحمول تمثل قناة رئيسية لتقديم المحافظ الرقمية والخدمات المالية منخفضة التكلفة. وقد أثبتت التجارب الدولية أن التكامل بين القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات يسرع من انتشار المدفوعات الرقمية، خصوصًا في المناطق الأقل خدمة مصرفيً. ويشمل التعاون المؤسسي كذلك الجامعات ومراكز البحث العلمي، من خلال إعداد الدراسات التطبيقية، وتقديم برامج تدريبية في الأمن السيبراني والتكنولوجيا المالية، وقياس اتجاهات المستخدمين وسلوك السوق. كما ينبغي إشراك مؤسسات المجتمع المدني في حملات التوعية وبناء الثقة المجتمعية.[38]

ومن الآليات العملية المقترحة في هذا السياق:

1. إنشاء لجنة وطنية دائمة للمدفوعات الرقمية تضم الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
2. تطوير منصة بيانات مشتركة لتبادل المعلومات والإحصاءات ذات الصلة.
3. اعتماد معايير موحدة للربط التقني بين المصارف ومزودي الخدمة.
4. تنظيم برامج تدريب مشتركة للعاملين في القطاع المالي والتقني.
5. إطلاق مبادرات وطنية للتوعية بالشمول المالي الرقمي.

[37] UNCTAD. 2022. *Digital Economy Report 2022*. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

[38] GSMA. 2022. *State of the Industry Report on Mobile Money 2022*. London: GSM Association.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

رابعا: مقترحات لتطوير منظومة الدفع الإلكتروني

استنادًا إلى واقع القطاع والتجارب الدولية المقارنة، يمكن طرح مجموعة من المقترحات العملية لتطوير منظومة الدفع الإلكتروني في ليبيا، تتمثل في الآتي:

1) تحديث البنية التحتية الرقمية

يتطلب الأمر توسيع تغطية الإنترنت عالي السرعة، وتحسين استقرار الكهرباء، وإنشاء مراكز بيانات مؤمنة، وتطوير الأنظمة الوطنية للمقاصة والتسوية. فالبنية التحتية القوية هي الأساس لأي تحول رقمي ناجح.

2) توسيع الشمول المالي الرقمي

من خلال تسهيل فتح الحسابات المصرفية الرقمية، وتوسيع خدمات المحافظ الإلكترونية، وربط برامج الدعم الاجتماعي والتحويلات الحكومية بوسائل الدفع الرقمية، بما يدمج شرائح أوسع في النظام المالي الرسمي.

3) تحفيز التجار والمؤسسات الصغيرة

وذلك عبر تخفيض رسوم أجهزة نقاط البيع، وتقديم حوافز ضريبية أو تمويلية للمنشآت التي تعتمد المدفوعات الإلكترونية، وتبسيط إجراءات التسجيل والتشغيل.

4) تطوير الإطار القانوني والتنظيمي

يشمل ذلك تحديث التشريعات المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني، وحماية البيانات الشخصية، والجرائم السيبرانية، وتنظيم شركات التكنولوجيا المالية، وتسوية المنازعات الرقمية. وتؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الثقة التنظيمية عنصر حاسم في نجاح التمويل الرقمي .

5) تعزيز الأمن السيبراني

يتطلب ذلك إنشاء أنظمة متقدمة لرصد الاحتيال الإلكتروني، واعتماد معايير تحقق متعددة المراحل، وتدريب العاملين والمستخدمين على الممارسات الآمنة، وبناء وحدات استجابة سريعة للحوادث السيبرانية.

6) نشر الثقافة الرقمية والمالية

من خلال حملات إعلامية وطنية، وإدراج الثقافة المالية الرقمية في المناهج التعليمية، وتقديم برامج تدريبية تستهدف النساء والشباب وكبار السن ورواد الأعمال.

7) دعم الابتكار والتكنولوجيا المالية

عبر إنشاء حاضنات أعمال ومناطق تنظيمية تجريبية، وتشجيع الشركات الناشئة التي تقدم حلولًا مبتكرة في مجالات المدفوعات والتحويلات والإقراض الرقمي.

وعلى ما سبق فإن مستقبل الدفع الإلكتروني في ليبيا يرتبط بقدرة الدولة والمؤسسات المختلفة على تحويل التحديات الراهنة إلى فرص تنموية. فليبيا تمتلك مقومات حقيقية للانتقال نحو اقتصاد رقمي أكثر كفاءة، غير أن تحقيق ذلك يتطلب رؤية استراتيجية شاملة تقوم على تحديث البنية التحتية، وتعزيز التعاون المؤسسي، وتطوير البيئة القانونية، ونشر الثقافة الرقمية، وتحفيز الابتكار. وعليه، فإن الدفع الإلكتروني لا ينبغي النظر إليه كخدمة مصرفية فقط، بل باعتباره ركيزة من ركائز الإصلاح الاقتصادي والإداري والتنمية المستدامة في ليبيا.

خاتمة الدراسة

خلصت الدراسة إلى أن الدفع الإلكتروني في ليبيا لم يعد خيارًا تقنيًا ثانويًا، بل أصبح ضرورة اقتصادية ومؤسسية تفرضها متطلبات الإصلاح المالي والتحول الرقمي، خاصة في ظل ما شهدته البلاد خلال السنوات الماضية من أزمات سيولة نقدية، وارتفاع تكاليف المعاملات التقليدية، والحاجة إلى تطوير كفاءة القطاع المصرفي وتوسيع نطاق الشمول المالي. وقد أظهرت الدراسة أن ليبيا قطعت خطوات مهمة في هذا المجال من خلال تطوير أنظمة المدفوعات، والتوسع في خدمات البطاقات المصرفية، والمحافظ الرقمية، وخدمات الدفع الفوري، بما يعكس وجود إرادة مؤسسية نحو تحديث البنية المالية الوطنية.

وفي المقابل، بيّنت الدراسة أن مسار التحول نحو مجتمع أقل اعتمادًا على النقد لا يزال يواجه مجموعة من التحديات المركبة، التي لا تقتصر على الجوانب التقنية فقط، وإنما تمتد إلى ضعف البنية التحتية الرقمية،

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتفاوت جودة خدمات الاتصالات، والانقطاعات الكهربائية، ومحدودية الثقافة المالية الرقمية، وانخفاض مستويات الثقة المجتمعية في بعض الخدمات الإلكترونية، فضلًا عن الحاجة إلى مزيد من التطوير التشريعي والتنظيمي. كما أن استمرار هيمنة الاقتصاد النقدي يعكس وجود عوامل اقتصادية واجتماعية أعمق من مجرد مسألة توفر التكنولوجيا.

كما أكدت الدراسة أن نجاح منظومة الدفع الإلكتروني في ليبيا لا يمكن أن يتحقق من خلال المصارف والجهات الحكومية وحدها، بل يتطلب شراكة وطنية واسعة تشارك فيها الجامعات، ومراكز البحث العلمي، ومؤسسات المجتمع المدني، بوصفها جهات قادرة على إنتاج المعرفة، وتأهيل الكفاءات، ونشر الوعي الرقمي، وتعزيز الثقة المجتمعية. ومن ثم، فإن التحول الرقمي المالي هو مشروع تنموي شامل يتطلب تكامل الأدوار بين المؤسسات الرسمية والمجتمعية.

وانتهت الدراسة إلى أن مستقبل الدفع الإلكتروني في ليبيا يرتبط بقدرة الدولة على تبني رؤية استراتيجية متكاملة تقوم على تحديث البنية التحتية، وتطوير البيئة القانونية، وتعزيز الأمن السيبراني، وتحفيز التجار والمستهلكين، وتوسيع الشمول المالي الرقمي، ودعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية. فإذا ما أُحسن استثمار هذه المقومات، يمكن لليبيا أن تنتقل تدريجيًا من اقتصاد تغلب عليه المعاملات النقدية إلى اقتصاد رقمي أكثر كفاءة وشفافية واندماجًا في التحولات الاقتصادية العالمية.

وبناءً على ذلك، فإن الدفع الإلكتروني ينبغي النظر إليه ليس فقط كأداة لتسهيل المعاملات المالية، بل كمدخل استراتيجي لإعادة بناء الثقة المؤسسية، وتعزيز الحوكمة، وتحفيز النشاط الاقتصادي، ودعم مسار التنمية المستدامة في ليبيا.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

أولا. المراجع العربية

1. آمنة رمضان الشتيوي، وضع التعليم الإلكتروني في التعليم العالي في الجامعات الليبية: دراسة حالة، مجلة غريان للتقنية، (مجلد 1، عدد 11، 2026)
2. آمنة رمضان الشتيوي، وضع التعليم الإلكتروني في التعليم العالي في الجامعات الليبية: دراسة حالة، مجلة غريان للتقنية، (مجلد 1، عدد 11، 2026)
3. آيت علي زينة، مصفح فاطمة، مفهوم الدفع الالكتروني وتمييزه عن الدفع التقليدي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، (الجزائر: جامعة مولاي طاهر بوسعيدة، مجلد 11، عدد 2، 2022)
4. البنك الدولي. 2022. التنمية الرقمية والخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن: البنك الدولي.
5. جاسم، علاء، ومحمد، محمود، (2020)، نظم الدفع الإلكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف، بحث في عينة من المصارف التّجاريّة العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد15، العدد 1.
6. الدرسي، معتز (2021)، دور المصارف المركزية في إدارة السيولة النقدية: دراسة مقارنة بين ليبيا والجزائر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
7. الزايدي، فاطمة محمد. 2023. "التحول الرقمي ودوره في تطوير مؤسسات التعليم العالي بليبيا." المجلة العربية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية .58-41 :(2) 5
8. عائشة التايب، الرقمنة والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية: التحديات والرهانات، المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير 2023. ص11.
9. العزيبي، ليلى مفتاح، ودينا جمال العدوان. 2023. "استراتيجية مقترحة لتحويل الجامعات الليبية إلى جامعات ذكية في ضوء توجهات الجامعات الرقمية الرائدة." مجلة دراسات تربوية معاصرة.
10. على إبراهيم الهمالي، عبد السلام أحمد الكزة (2024)، تطور أدوات الدفع الالكتروني في ظل أزمة السيولة النقدية في ليبيا، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد الرابع، سبتمبر.
11. لعلاوي نواري، خليل عبد القادر (2022)، مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي: تجربة مملكة السويد وإمكانية استفادة الجزائر منها، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 5، عدد 1.
12. مركز الدراسات والبحوث العلمية. 2024. إصدارات المجلات العلمية المحكمة في ليبيا. طرابلس.
13. مسعود، أحمد سعد، (2017)، وسائل الدفع الإلكتروني وأزمة السيولة، المؤتمر العلمي حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا، كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، ليبيا.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

14. مصرف ليبيا المركزي يبحث استراتيجية جديدة لتطوير الدفع الإلكتروني، https://zawaya.ly/2024/11/07/54475/
15. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2017.
16. المؤسسة الليبية للتقنية،2026، "نبذة تعريفية وأنشطة المؤسسة" طرابلس.

ثانيا المراجع الأجنبية

1. CBL statistics reveal unprecedented growth in e-payment indicators from 2025 to 15 February 2026, https://libyaherald.com/2026/02/cbl-statistics-reveal-unprecedented-growth-in-e-payment-indicators-from-2025-to-15-february-2026/
2. Central Bank of Libya, The Launch of the electronic payment service via mobile phone; on https://cbl.gov.ly/en/the-launch-of-the-electronic-payment-service-via-mobile-phone/
3. Central Bank of Libya. 2024. "Central Bank of Libya Announces the Launching of an Instant Payment Service between Individuals and Merchants." August 1.
4. GSMA. 2022. *State of the Industry Report on Mobile Money 2022*. London: GSM Association.
5. Instant Payment Services Statistics, On https://cbl.gov.ly/en/instant-payment-services-statistics/.
6. International Monetary Fund (IMF). 2023. *Digital Money Developments and Policy Implications*. Washington, DC: IMF.
7. International Monetary Fund (IMF). 2023. *Digital Money Developments and Policy Implications*. Washington, DC: IMF.
8. International Telecommunication Union (ITU). 2023. *Measuring Digital Development: Facts and Figures 2023*. Geneva: ITU.
9. Libya Herald, e-payment transactions for 2025 increased by 186 percent to LD 389 billion: CBL, https://libyaherald.com/2026/01/e-payment-transactions-for-2025-increased-by-186-percent-to-ld-389-billion-cbl/
10. Libya Herald. 2025. "CBL Governor Pushes for Improved E-Payment Services Despite Increase of POS Units by 92%." July 16.
11. OECD. 2021. *The Future of Payments in the Digital Economy*. Paris: OECD Publishing.
12. OECD. 2023. *Building Trust in Digital Finance*. Paris: OECD Publishing.
13. Sahay, Ratna, et al. 2020. *The Promise of Fintech: Financial Inclusion in the Post COVID-19 Era*. Washington, DC: IMF.
14. Sami Zaptia , Libya Herald, CBL Governor Issa pushes for improved e-payment services despite increase of points of sale by 92% and e-transactions by 75% since 2024, https://libyaherald.com/2025/07/cbl-governor-issa-pushes-for-improved-e-payment-services-despite-increase-of-points-of-sale-units-by-92-and-e-transactions-by-75-since-2024/
15. UNCTAD. 2022. *Digital Economy Report 2022*. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.
16. UNDP. 2023. *Arab Human Development Report: Youth and Digital Transformation*. New York: United Nations Development Programme.
17. World Bank. 2022. *Payment Systems Worldwide: A Snapshot*. Washington, DC: World Bank.
18. World Bank. 2022. *Payment Systems Worldwide: A Snapshot*. Washington, DC: World Bank.
19. World Bank. 2022. *Payment Systems Worldwide: A Snapshot*. Washington, DC: World Bank.
20. World Economic Forum. 2022. *Shaping the Future of Digital Economy and New Value Creation*. Geneva: WEF.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).